وبعد الموافقة على القانون سوف نقوم بعرض المزايا والعيوب لقانون الاستثمار الجديد كالآتي:

مميزات قانون الاستثمار:

1. أحكم التشريع إنشاء المؤسسات والمنشآت وخدمات ما عقب الإنشاء التي تلتزم الدولة بتقديمها.
2. إلزام الهيئات بماكينة الخدمات وتوحيد الممارسات.
3. فسر التشريع بشكل جلى نماذج العقود ورسوم الإنشاء مقابل الخدمات، وهذا لمنع أي احتيال.
4. نظم التشريع أفعال تخصيص المنشآت، وأحكام الإجراء بها،وتدابير التراخيص بنظم حق الانتفاع والإيجار وأحكام البيع.
5. ألزم التشريع الهيئات الإقتصادية بالبت في طلبات إنشاء المؤسسات أثناء يوم شغل واحدفقط.
6. أجاز التشريع للمستثمر الاستعانة بما يقرب من 10% من الأيدي العاملة من جنسيات أخرى للمشاركة فى تعديل مشروعه.
7. قدم التشريع ضمانات ظاهرة بالدفاع عن المشاريع الاقتصادية من التأميم ونزع الملكية وقرارات التعسفية مثل إلغاء الترخيص أو وقفها.

عيوب قانون الاستثمار:

1. بقاء قاعدة معلومات موحدة للأراضى المتوفرة للاستثمار لدى الجهات المتنوعة أمر ينقصه التفعيل الجاد.
2. إدراج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار بنود التشريع، خصوصا أن مقدار رؤوس الأموال تلك المشاريع القليلة ضئيلة ولا يقارن بمقدار المشاريع الاقتصادية التى رأس مالها لا يقل عن 20 مليون جنيه.
3. قصر التشريع التداول مع المشاريع الاقتصادية على هيئة الاستثمار فقط، ولكنها على أرض الواقع ليست لها التمكن وحدها على التداول مع الرقم العظيم من تلك المشاريع.
4. إلغاء المادة التي تلزم الدولة بدفع تكاليف التدريب والتأمينات الاجتماعية نيابة عن المستثمر، والزم التشريع الجديد المستثمر بتمويل عمليات التدريب.